

المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة مستقبل رائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية



الأطر المؤسسية والتشريعية لريادة الأعمال النسائية

سونيا جناحي
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين

تسلسل تقدم المرأة البحرينية



5

النتائج



4

السياسات والبرامج



3

الأطر المؤسسية



2

الأطر التشريعية



1

مشاركتها في الحياة
العامة على مر السنين



أحتلت البحرين المرتبة 42 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية
حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020

التنمية البشرية هي توفير فرص موسعة للبشر
دكتور محبوب الحق - عالم اقتصادي

معادلة العلاقة بين التشريعات وريادة المرأة



تمكنت المرأة من الريادة
والمساهمة في التنمية

زادت الفرص المتاحة
والمتكافئة للمرأة

كلما كانت الأطر
المؤسسية والتشريعية
العادلة أقوى

أقوى 50 سيدة أعمال في الشرق الأوسط حسب مجلة فوربس

تضم قائمة أقوى 50 سيدة أعمال في منطقة الشرق الأوسط للعام 2021 على 19 جنسية مختلفة يعملن في 17 قطاعًا.
ووضمت القائمة 3 سيدات أعمال من البحرين



نرجس جمال

الرئيس التنفيذي للعمليات في
بورصة البحرين



نجلاء الشيراوي

الرئيس التنفيذي لسيكو



منى المؤيد

المدير الإداري لمجموعة
يوسف خليل المؤيد وأولاده

تمكين المرأة في البحرين يكون منذ نعومة أظافرها

فازت الطالبة رتاج العباسي بمنصب رئاسة البرلمان العربي للطفل في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعد اول شابة بحرينية تصل الى هذا الانجاز المشرف على مستوى الوطن العربي





كيف استطاعت سيدات
البحرين أن تصلن إلى الريادة؟

المرأة البحرينية إمراً مكافحة بالفطرة

ما قبل النفط وفي أيام الغوص في غياب الرجال لمدة أشهر عن المنزل، كانت المرأة تهتم بالآتي:

- تدبير شؤون المنزل وهي المسؤولة عن الأسرة
- الاهتمام بتربية الأولاد والعناية بهم والحرص على تأديبهم وتنشئتهم تنشئة صالحة متوافقة مع ديننا الإسلامي الحنيف وعادات مجتمعنا البحريني
- تأمين الطعام واللباس وحاجات العيش الضرورية
- عملت بإنتاج بضائع خاصة بالمرأة لبيعها على المعارف والجيران.
- تخلق الفرص التعليمية الذاتية لها، وكانت تقوم بتعليم المجموعات الأخرى إلى أن يتقنوا ذلك



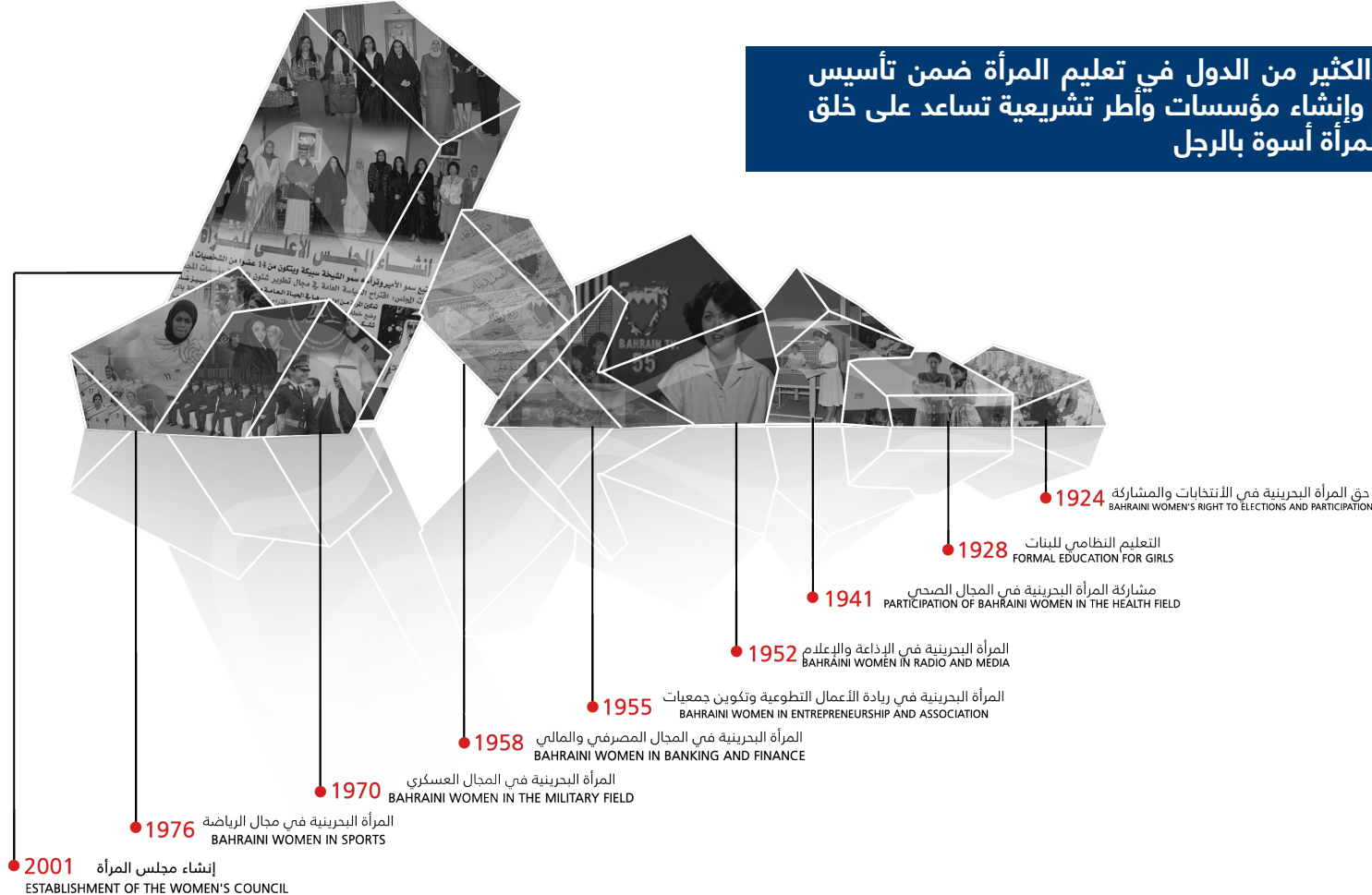
المحتويات الرئيسية

- شاركت جنبًا إلى جنب مع الرجل منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي في الانتخابات البلدية
- شاركت في أول انتخابات للهيئة البلدية المركزية عام 1951
- شاركت في استفتاء إثبات عروبة البحرين عبر 8 سيدات من جمعية رعاية الطفل والأمومة، وجمعية نهضة فتاة البحرين بحضور المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
- في عام 1975، تم تبني أفكار جديدة حول أدوار الرجال والنساء، ونتج عنه تجاوز مرحلة النظر إلى المرأة على أنها مجرد مشاركة في التنمية والبدء في اعتبارها قوة أساسية قادرة على التغيير والتقدم والتحسين.
- في عام 2000 دخلت أربع سيدات لأول مرة في عضوية مجلس الشورى
- في عام 2001 دخلت أول سيدة بحرينية في عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين
- في عام 2002 تم إجراء التعديلات التشريعية التي قدمها ميثاق العمل الوطني وضمنها دستور مملكة البحرين، حيث ثبت حق المرأة في الانتخاب والترشح في المجلس النيابي والبلدي



الدكتورة فاطمة الزباني تدلي بصوتها
في انتخابات البلدية في القضية

البحرين سبقت الكثير من الدول في تعليم المرأة ضمن تأسيس مدارس نظامية، وإنشاء مؤسسات وأطر تشريعية تساعد على خلق فرص متكافئة للمرأة أسوة بالرجل



إيمان البحرين بأن نجاح واستمرارية خطط الدولة التنموية واستراتيجيتها مرتبطة بمدى إنفاذ الحقوق الداعمة لقضايا المرأة كون المرأة شريك أساسي في عملية التنمية، وكفلت لها القوانين المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل والعدالة الاجتماعية في جميع الميادين بما يستهدف تحسين أوضاعها وتهيئة فرص المشاركة لها في التنمية التطوير

جاء المشروع الإصلاحي لجلالة ملك البحرين المعظم، والذي نتج عنه نهضة تشريعية شاملة وكذلك تشريعات ذات صلة بالمرأة منها تشريعات استفادت منها بشكل عام وأخرى نوعية خاصة موجهة للمرأة البحرينية بشكل خاص



تضمن ميثاق العمل الوطني نص يضمن كفالة الحريات الشخصية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والعدالة وتكافؤ الفرص



كما ورد فيه أيضا بأن الأسرة أساس المجتمع: "وتعمل الدولة على دعم حقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وحماية أفرادها"



دستور مملكة البحرين ينص على أن تكفل الدولة للمرأة التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وعملها في المجتمع، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمام القانون



استطاعت البحرين أن توفر بيئة تشريعية مثالية عززت من تقدم مشاركة المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا على قواعد من المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، بإقرار:



التزمت بمواثيق دولية، وفي مقدمتها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).



وضعت خطة وطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022)



تشكيل **53** لجنة لتكافؤ الفرص في القطاع الحكومي و **20** بالقطاع الخاص، و **18** بالمجتمع المدني



أكثر من **150** أمرًا ملكيًا وقانونًا وتعديلاً تشريعيًا وقرارًا وزارياً داعماً لحقوقها

أبرز التشريعات التي تم سنّها والداعمة للمرأة في مملكة البحرين:

أولاً: التشريعات في مجال الحقوق الأساسية

- قانون الأسرة
- الإجراءات أمام المحاكم الشرعية وصندوق النفقة والذي يراعي ظروف المرأة
- حرص الدستور على التزام الدولة بسن التشريعات المساندة للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي

ثانياً: التشريعات في مجال القضاء والعدالة الجنائية

- حق التقاضي للمرأة
- حق المساعدة والمعونة القضائية المجانية خاصة لدعم النساء المعوزات
- نصوص حماية لكونها أنثى بموجب قانون العقوبات والإجراءات الجنائية
- الإعفاء من العقوبة وتخفيفها أو تأجيل تنفيذها حال كونها حامل أو مرضع (الاستفادة من أحكام العقوبات البديلة)



ثالثاً: التشريعات في مجال العمل في القطاع الخاص

- تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي بإضافة مواد تمنع التمييز بين العمال والعاملات في العمل والأجور

رابعاً: التشريعات في مجال الاقتصاد والتجارة

- الحرية الاقتصادية في تأسيس المؤسسات والشركات التجارية دون تمييز
- تعميم نص على وجوب تقديم كافة الخدمات المالية من قبل المؤسسات المالية دون تمييز

خامساً: التشريعات في مجال المشاركة السياسية للمرأة

- ميثاق العمل الوطني
- دستور مملكة البحرين
- قانون مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته، والذي نص على حق المرأة بالمشاركة في الشأن العام



انشاء المجلس الأعلى للمرأة

اجلس يتبع سمو الامير وترأسه سمو الشخة سبيكة ويتكون من 14 عضوا من الشخصيات العامة اختصاصات المجلس: اقتراح السياسة العامة في مجال تطوير شئون المرأة في مؤسسات المجتمع

تمكين المرأة من اداء دورها في الحياة العامة مع مراعاة عدم التمييز ضدها وضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة واقتراح تعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة تشكيل عشر لجان دائمة بالمجلس وامانة فنية برئاسة الامين العام



صدر عن صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امير البلاد القادي امير اميري
باشاء المجلس الأعلى للمرأة
وجاء في الامر الاميري انه ينشأ مجلس يسمى بالمجلس الأعلى للمرأة يتبع صاحب
السمو امير البلاد ويتكون له الشخصية الاعتبارية. ويختار المجلس التراجع لدى جميع
الجهات الرسمية. فيما يتلحق بشؤون المرأة ويكون مقره مدينة الرفاع
وتستلذذ الفلتية من الامر الاميري هي ان
رئيسة المجلس وعضوته سبعة بنت امير
كشخية المجلس وتتكون من 14 عضوا من
الشخصيات العامة والنو كسيرا في شئون المرأة
واللجنة المتعلقة المتعلقة بها تكون
وجاء في الامر الاميري اقتراح كسورة العامة في

إنشاء المجلس الأعلى للمرأة:

أنشئ في 2001، ويتبع جلالة الملك المفدى وله شخصيته الاعتبارية.

- اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شئون المرأة.
- تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.
- عدم التمييز ضدها.
- وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة.
- تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني ودستور.
- متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة في مجال المرأة.

السلطة التشريعية ومراقبتها لعمل الحكومة:

مراقبة سلامة وتطبيق النصوص القانونية وحسن إنفاذها.

- الميزانية العامة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- الميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.

الأطر المؤسسية الداعمة للمرأة في مملكة البحرين:

البرامج المقدمة لتمكين المرأة البحرينية ومنحها فرص متنافئة لريادة الأعمال:



قروض صغيرة مخصصة للسيدات
المنتجات في المنزل لغايات دعم
مشاريعهن وتطويرها. تتراوح قيمة
القرض بين 200 و 1000 دينار
تسدد على مدة 12 شهر.



محفظة ريادات لتمويل النشاط التجاري للمرأة
ويبلغ الحد الأدنى للتمويل 5,000 دينار بحريني
فيما يبلغ الحد الأقصى 100,000 دينار بحريني

وتمول هذه المحفظة أنشطة مختلفة مثل:-

- الصناعة.
- تقنية المعلومات .
- التعليم الخاص.
- المؤسسات الصحية.
- التجارة.
- النقل.
- خدمات أخرى



برنامج ريادات

دعم رائدات الأعمال البحرينيات من خلال
مساعدهن على تطوير وتنمية مؤسساتهن من
خلال توفير الأدوات التي يحتجنها لزيادة
فرصهن في النجاح والتوسع خارج المملكة

15,466

مؤسسة بقيات نسائية تم دعمها

53,882

امرأة تم تدريبها

18,747

امرأة تم دعم توظيفها

7,099

رائدة عمل تم دعمها لإطلاق مشروعها

البرامج المقدمة لتمكين المرأة البحرينية ومنحها فرص متطافئة لريادة الأعمال:

مبادرة "صادرات المرأة البحرينية"

تهدف إلى دعم المشروعات المملوكة للبحرانيات نحو التصدير، وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد العالمي،

- بلغت نسبة المستفيدات من خدمات "صادرات البحرين" في العام 2021 إلى 39% من إجمالي عدد المستفيدين
- وصل إجمالي مبالغ التسهيلات التي حصلت عليها رائدات الأعمال البحرانيات لتصدير خدماتهن ومنتجاتهن للأسواق الدولية إلى 21 مليون دولار
- وصلت منتجات وخدمات المرأة البحرينية اليوم إلى 51 دولة حول العالم

المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط التجاري للمرأة

قيمة المحفظة
2,000,000 دينار بحريني.

الهدف
دعم المشاريع المتناهيّة الصغر.

الفئة المستهدفة:
المرأة البحرينية الراغبة في إنشاء مشروع تجاري جديد أو تطوير مشروعها القائم.

- عدد المستفيدات من المحفظة 6,177 مستفيدة (خلال الفترة 2010-2021)
- إجمالي قروض ممنوحة للمستفيدات بقيمة 7,325,625 د.ب



"مركز تنمية قدرات المرأة - رياتات" يهدف إلى خلق فرص عمل مناسبة للمرأة التي ترغب في تأسيس مشروع خاص أو التي تسعى تحويل أعمالها إلى مشاريع صغيرة أو متوسطة ويعتبر هذا المركز حاضنة اقتصادية متكاملة توفر كافة الخدمات الإدارية والتدريبية والاستشارية لرائدات الأعمال.

بلغ عدد المستفيدات من خدمات الاحتضان بمركز "ريادات" خلال الفترة (2013-2021) 111 مستفيدة، 75% منهن تخرجن وانتقلن إلى سوق العمل خلال الفترة ذاتها.



النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين

يعتبر النموذج دليل عمل وطني لواضعي السياسات والإستراتيجيات العامة و المشرعين ومنفذي البرامج والخطط

يسعى لتحقيق التوازن على مستوى توزيع الموارد بشكل يقلص و يغلق أي فجوات تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة على المستوى الوطني.

ويحدد الأدوار والمسؤوليات للقطاعات المختلفة في إطار المسؤولية الوطنية لتحقيق الأثر المستدام لإدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص.

مؤشرات ريادة الاعمال للمرأة البحرينية محلياً



وجود حوالي 52 رائدة أعمال بحرينية تمتلك علامة تجارية خاصة بها.



وصلت نسبة المالكات لسجلات افتراضية من عام 2010 حتى الربع الثالث من العام 2021 إلى 52% من إجمالي ملك هذه السجلات



ارتفع معدل استدامة رائدة العمل من إجمالي السجلات المستديمة لأكثر من خمس سنوات من 34% في العام 2014 إلى 37% في عام 2020

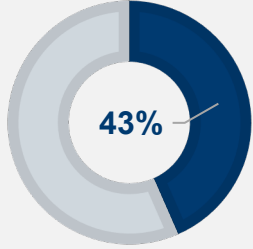


ارتفعت نسبة المالكات للسجلات التجارية النشطة من 39% في العام 2012 إلى 41% في الربع الثالث من العام 2021

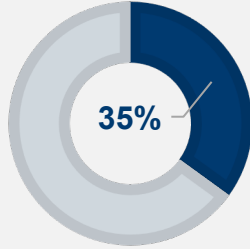


واقع مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية

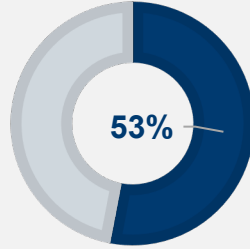
القوى العاملة الوطنية



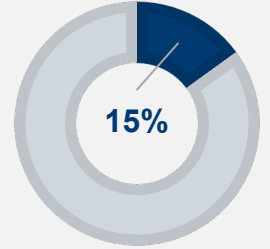
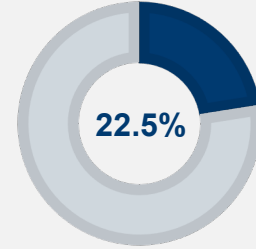
القطاع الخاص



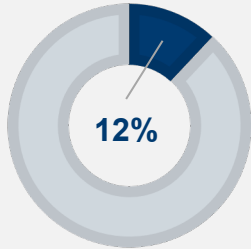
القطاع العام



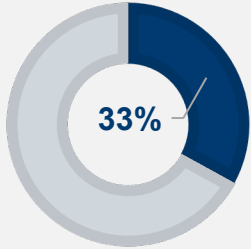
أعضاء مجلس النواب أعضاء مجلس الشورى



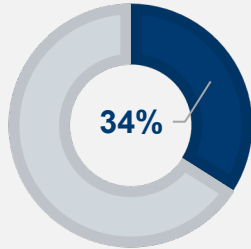
قاضيات



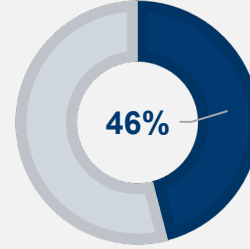
السلك الدبلوماسي



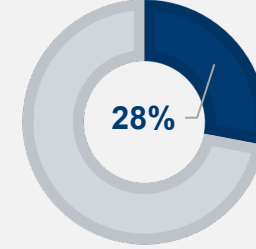
المناصب الإدارية
القطاع الخاص



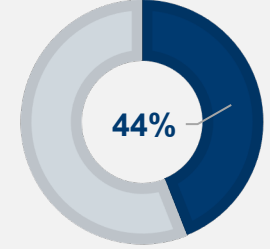
المناصب التنفيذية
القطاع العام



الاستثمار في البورصة



السجلات الفردية



النتائج المتحققة عالمياً من تمكين المرأة ومنحها فرص متكافئة في مملكة البحرين

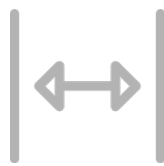
أصبحت التشريعات والمؤشرات والإحصائيات ذات الصلة بالمرأة هي المؤشر الحقيقي الرئيسي الذي يقاس من خلاله مستوى تقدم ووضع المرأة في الدولة ومدى الالتزام بتفعيل قيم ومبادئ الديمقراطية والمساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان



احتلت البحرين المركز 42 عالمياً والثالث عربياً في مؤشر التنمية البشرية عام 2019



أغلقت الفجوة في التعليم بنسبة 98.5% بما يفوق المتوسط العالمي البالغ 95%



تمكنت من إغلاق 63.2% من الفجوة بين الجنسين مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 68%



البحرين في المركز الأول خليجياً والثاني عربياً في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص في التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" الخاص بقياس الفجوة بين الجنسين لعام 2021.



الخلاصة:

- لا يمكن لأي دولة أن تحقق البناء والتنمية الشاملة إذا لم يكن للمرأة فرصها ودورها في المشاركة في صنع القرار
- يتوجب على كل الدول بجميع مؤسساتها الحكومية والمدنية والأهلية توفير مقومات الاندماج والمساواة وتكافؤ الفرص للمرأة لتكون شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية الشاملة
- كل دولة تقع على عاتقها مراجعة تشريعاتها ولوائحها وأنظمتها للتأكد من ملائمتها واحتياجات المرأة، وأن تسن التشريعات الداعمة والمساندة لها وفق الثوابت الشريعة الإسلامية



**نؤكد على أن ما حققته المرأة البحرينية يستحق الترويج والافتخار به،
ونعتز بتلك الإنجازات والمكتسبات**

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

